دعـــــوا الـــــى الاعـــتـــــدال

برلمانيون يأملون في أن يكون الإعلام أكثر حرية وحيادية

"مع تعدد وسائل الإعلام في العراق وكثرتها بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، الا ان النظرة الى حياديتها تبدو متفاوتة خصوصا الإعلام الذي يمول من المال العام والذي اسماه عدد من البرلمانيين بـ (الاعلام الحكومي) ، إذ رأى بعضهم انه يجب ان يكون اعلاماً "حراً" وليس محايدا فقط ، في حين رأت نائبة ثانية انه اعلام غير حيادي ، وهو رأي يختلف الى حد ما عن رأي نائبة اخرى التي تعتقد ان الإعلام بشكل عام سواء الحكومي أم غيره كان متطرفا ولكنه تدريجيا اصبح اكثر هدوءاً ، فيما دعا اعلامي مستقل الى اجراء مقارنة بين الخطاب الإعلامي لما قبل عام ٢٠٠٣ و مابعد ذلك التاريخ ليرى كيف كان الرقيب لا يقص جزءاً من المادة الاعلامية بل "يحز الاعناق" احياناً."

العراق/ اصوات العراق

وقال النائب فرياد رواندزي (التحالف الكردستاني إنه "لا يعتقد أن الإعلام الحكومي حاليا هو إعلام محايد برغم التحسن الملحوظ في أداء التلفزيون الحكومي في الآونة الأخيرة"، معربا عن أمله في أن "يتحول الإعلام الحكومي إلى إعلام حر وليس محايدا فقط لأن الحياد لا يكفي".

واشار رواندزي الى أنه "لا يجب أن يتأثر الإعلام الحكومي بالدعم المالي الذي تقدمه له الحكومة وبالتالي أن لا يتحول إلى أداة بيد الحكومة".

وبشأن مدى إستغلال الإعلام الحكومي من قبل جهة سياسية معينة أوضح رواندزي "أنا أعتقد أن شبكة الإعلام العراقي ومجلس الأمناء بالذات ينبغي إعادة بنائهما وتعيين أشخاص مستقلين وأكفاء بحيث لا يتأثرون بهذا الطرف أو ذاك وعندها يمكن لمجلس الأمناء أن يضع خارطة الطريق لعمل شبكة الإعلام العراقي". وتابع "من دون وجود مجلس أمناء مستقل غير مرتبط بجهة معينة لا يمكن تحقيق مثل هذه الرسالة من قبل شبكة الإعلام العراقي".

فيما تقول النائبة إيمان الأسدي (التيار الصدري) إن "الإعلام الحكومي أو الإعلام بشكل عام في العراق هو غير حيادي وإن خطابه من خلال متابعتنا للآراء السياسية التي يتناولها ما زالت موجهة وتعبر عن رأي الحكومة وحسب".

وبشأن مدى حيادية الإعلام الحكومي في نقل آراء ووجهات النظر بين مختلف المكونات السياسية والإجتماعية دعت الأسدي هذا الإعلام "إلى عدم التركيز فقط على إنجازات الحكومة كخطة فرض القانون أو غيرها من الأمور، بل عليه التركيز على الجوانب السلبية أيضا، وهذا لا يعني التقليل من شأن الحكومة قطعا بل لكشف الخلل في أي مشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها".

وقالت النائبة أزهار السامرائي عن جبهة التوافق في البرلمان إن "الإعلام بشكل عام سواء كان الحكومي أم غيره من وسائل الإعلام وخاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كان إعلاما متطرفا ولكن تدريجيا تحول الإعلام إلى واسطة نقل الأخبار بشكل أهدأ".

وأضافت السامرائي "ما زلنا نرى أن هناك بعض القنوات طرحها متطرف ويراد لها شيء من التعديل والضغط من قبل أجهزة الدولة من أجل أن تمتنع عن التطرف تماما".

وتابعت أن "الإعلام الذي يكون معتدلا في تغطيته لجميع المواضيع سيلمس آنذاك آثار نجاحه، وليس المهم أن يرضي الشرائح التي تتابعه بقدر ما يجب أن يعطي الحقيقة كما هي وأن يوجه الناس توجيها سليما وهذا شريان مهم جدا ومغذ لمشروع المصالحة الوطنية".

وأوضحت السامرائي "نحن نلمس أن بعض وسائل الإعلام المختلفة التي كانت تشعر المشاهد بالتطرف أو التحيز تغيرت كثيرا وبدأنا نقتنع ببعضها لكن ما زالت هنالك بعض وسائل الإعلام متمسكة بطرحها المتطرف وإن كان البعض يعتقد أنها غير متطرفة".

ونوهت السامرائي الى أنه "إذا وجهت جميع وسائل الإعلام العراقية خطابها إلى الإعتدال فالمصالحة الوطنية ستكون الأقرب، كما أن خطوطها ستتقارب بشكل أكثر".

من جانبه دعا إعلامي مستقل الى "مقارنة وسائل الاعلام وخطابها وحرية التعبير عموما قبل سقوط النظام السابق والفترة التي اعقبته ليرى متنفس الحرية الكبير الذي تمارسه مختلف هذه الوسائل بما فيها شبكة الاعلام العراقي التي تمول من المال العام والتي يسميها البعض تابعة للحكومة وهو امر خاطئ لانها تابعة للدولة وتمول من المال العام".

وتابع "كان الرقيب المهني او السياسي لا يقتطع المادة التي لا ترق له فقط بل ربما تصل اجراءات القطع ومراحلها الى حز عنق الكاتب حين تتقاطع مع بعض الامزجة والسياسات والشخصيات"

واضاف ان "الخطاب والسياسة الاعلامية لقناة العراقية الفضائية، مثلا، اعتقد انها تتفوق في مجال جرأتها على قنوات لها ثقلها على الساحة الاعلامية ولذلك فإن الذي يقلل من حياديتها او جرأتها اسأله هل تستطيع قناة الجزيرة ان تنتقد الحكومة القطرية وهل ان قناة العربية بوسعها انتقاد امراء السعودية".

تقرير امريكي : العراق ينفق قليلاً من أموال النفط على إعادة الإعمار

واشنطن/ رويترز

قال تقرير امريكي جديد ان العراق أنفق مبالغ قليلة من ايرادات النفط على إعادة اعمار البنية الاساسية التي دمرتها الحرب بينما دفعت الولايات المتحدة مليارات الدولارات على إعادة الإعمار.

وقال التقرير الصادر عن مكتب محاسبة الحكومة التابع للكونجرس الامريكي انه منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ قدم دافعو الضرائب الامريكيون نحو ٤٨ مليار دولار من اجل استقرار وإعادة اعمار العراق.

وقال التقرير انه برغم ان ايرادات النفط التي ستعطي للعراق فائضا في الميزانية قيمته ٥٢,٣ مليار دولار هذا العام فان وزارات الحكومة قدمت مبالغ انفاق ضئيلة لإعادة الإعمار من بينها ٨٩٦ مليون في العام الماضي.

وقال كبار اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي من الحزبين السياسيين والذين طلبوا اعداد هذا التقرير انه أظهر ان دافعي الضرائب الامريكيين يجب ان يتوقفوا عن دفع فاتورة مشروعات قوانين تتعلق بتمويل إعادة اعمار أشياء مثل وحدات الصرف الصحي وخطوط الكهرباء العراقية.

وقال السناتور جون وارنر الجمهوري عن ولاية فرجينيا "برغم ان العراق يكسب مليارات الدولارات من ايرادات النفط في السنوات الخمس الماضية الا ان اموال دافع الضرائب الامريكي كانت المصدر الاكبر لأموال إعادة الإعمار إلى العراق.

وقال السناتور كارل ليفن الديمقراطي عن ولاية ميشيجان "يجب الا ندفع اموالا لتمويل مشروعات عراقية بينما ايرادات النفط العراقية مستمرة في التراكم في البنوك بما في ذلك الفوائد الفاحشة الناجمة عن سعر جالون البنزين الذي وصل الى أربعة دولارات في الولايات المتحدة."

وقال "يجب ان نطلب تعويض دافع الضرائب الامريكي عن تكاليف المشروعات الكبيرة."

وتمثل الحرب في العراق حيث تنشر الولايات المتحدة نحو ١٤٤ الف جندي قضية رئيسية في حملة انتخابات الرئاسة الامريكية والكونجرس التي ستجري في الرابع من نوفمبر تشرين الثاني إضافة الى الاقتصاد الضعيف وازمة الاسكان واسعار البنزين.

وقال تقرير مكتب محاسبة الحكومة التابع للكونجرس الامريكي ان الحكومة العراقية حصلت على ايرادات تقدر بمبلغ ٩٦ مليار دولار في الفترة من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٧ حيث تمثل ايرادات النفط ٩٤ في المئة منها.

وجاء في تقرير المكتب ان العراق سيحصل في عام ٢٠٠٨ على ايرادات تتراوح بين ٧٣ مليارا الى ٨٦ مليار دولار لسبب رئيسي هو ارتفاع اسعار النفط.

وقال ان الحكومة العراقية كانت بطيئة في الانفاق على إعادة الإعمار وان النفقات تمثل جزءا ضئيلا فقط مما خططت له بغداد في ميزانيات استثمار رأس المال.

وفي وقت سابق من العام الحالي قال سفير واشنطن لدى العراق رايان كروكر ان زمن قيام الولايات المتحدة بتمويل مشروعات البنية الاساسية الرئيسية قد انتهى.

وكتب ليفن ووارنر عضوا مجلس الشيوخ الامريكي الى البنتاجون هذا الاسبوع للشكوى بشأن المثال الواضح الذي قدم فيه دافع الضرائب الامريكي نحو ٣٣ مليون دولار لتطوير "منطقة اقتصادية" في مطار بغداد تشمل اقامة فندقين وتطوير مركز اعمال ستمتلكه الحكومة العراقية.

البنتاغون يكشف عن نيته خفض عدد المعتقلين العراقيين في السجون الامريكية

العراق/ الوكالات

كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية، عن النية لخفض عدد المعتقلين الذين تحتجزهم القوات الأمريكية في العراق، معترفا بخطأ الإبقاء على الكثير منهم لاسيما العراقيين الذين يشكلون الغالبية الساحقة من المعتقلين.

وقال جيف موريل، في تصريحات بثتها العديد من القنوات الفضائية، إنه "في خضم التوجه لخفض عدد المعتقلين، فإن المعطيات المتوفرة بشأنهم تؤكد أن اغلبيتهم عراقيون"، معترفا بأنه "كان بالإمكان إطلاق سراح الكثير منهم في وقت مبكر من دون أن نضعهم في هذه المعتقلات الكبيرة".

وأفاد مويل، أنه عندما زار معتقل بوكا في قضاء أم قصر الذي يبعد ٦٠ كلم غربي البصرة جنوبي العراق، العام الماضي، وجده يضم نحو (٢٦) ألف معتقل"، مشيرا إلى أنه يضم الآن أكثر قليلا من (٢٠) ألفاً.

وأضاف، أن القوات الأمريكية "أطلقت العام الماضي سراح عشرة آلاف معتقل لكنها اعتقلت المزيد من الأشخاص في ذلك العام"، مبينا أن هذه القوات "تقوم بخفض عدد المعتقلين في العراق نتيجة لبرامج التأهيل التي تطبقها".

وتدير القوات الأمريكية ثلاثة معتقلات كبيرة في العراق، هي معتقل معسكر بوكا في قضاء أم قصر بمحافظة البصرة، وهو أكبرها، وسجن كروبر قرب مطار بغداد الدولي، وسجن سوسة في محافظة السليمانية، التي تبعد مسافة ٣٦٤ كم إلى الشمال من العاصمة بغداد.

وأوضح مويل، أن "ما نسبته نحو (١٪) من المعتقلين الذين يطلق سراحهم، يعودون إلى السجون مجددا"، مشيراً إلى أنهم "يشكلون تهديدا للحكومة العراقية وللسكان، ومن هنا يتم اعتقالهم".

وتختلف المصادر فيما بينها في تحديد عدد المعتقلين والسجناء العراقيين في السجون الخاضعة لإدارة السلطة العراقية أو القوة المتعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية بعد خمس سنوات على سقوط النظام السابق.

فالمصادر الرسمية العراقية المتمثلة بوزارة حقوق الإنسان، تذكر أن عدد المعتقلين العراقيين يبلغ نحو (٣١) ألف معتقل، منهم (١٤) ألفا في السجون التابعة للقوات الأميركية.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقريرها العالمي لعام ٢٠٠٨، إن لدى الجيش الأميركي (٢٥) ألف محتجز عراقي من دون توجيه اتهامات إليهم أو مثولهم للمحاكمة.

وذكر التقرير الثاني عشر لبعثة الأمم المتحدة لدى العراق بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العراق، أن عدد المعتقلين في السجون الأميركية والعراقية يقارب (٣٨) ألف شخص، منهم نحو (١٨) ألفا في معتقلات القوات المتعددة الجنسية بقيادة أميركا.

وأعلنت منظمة العفو الدولية في تقرير بعنوان "بين المجازر واليأس.. العراق بعد خمس سنوات" أن عدد المعتقلين يقارب ستين ألف شخص لدى القوة المتعددة الجنسية والسلطات العراقية، منهم (٣٥) ألفا في مراكز الاعتقال العراقية.

وذكر التقرير نقلا عن الجيش الأميركي أن (٨٠٪) من المعتقلين لدى القوات الأميركية لوحدها.

وأردف أن "المعتقلين يخضعون لبرامج تأهيل خاصة قبل إطلاق سراحهم"، لافتا إلى أن "هناك تقدما ملحوظا في هذا المجال، وبنحو يتيح استمرار التخفيض بعدد المعتقلين في هذه المعسكرات".

وتابع مورال "من الواضح أن الأغلبية الساحقة لعدد المعتقلين هم من العراقيين، ولكننا نوفر فرصاً متكافئة لجميع المعتقلين"، مشيرا إلى أن القوات الأمريكية لا تريد احتجازهم لمدة طويلة، وإلى أنها قامت بالفعل بـ"غربلة المعتقلين وتحديد من لا يشكل تهديدا في ساحة القتال".

إلى ذلك كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية، عن إطلاق سراح عشرين من المعتقلين الأجانب وإعادتهم إلى كل من السعودية ومصر"، من دون ان يدلي بتفاصيل أكثر عن الموضوع.

وكان قائد المعتقلات التي تشرف عليها القوات الأمريكية في العراق، الجنرال دوجلاس ستون، قال في وقت سابق، إن "قواته لديها الآن أقل من (٣٠) سعوديا محتجزا في المعتقلات التي تقع تحت سيطرتها المباشرة، وأنه يجري العمل مع الحكومة السعودية لتسهيل عودتهم جميعاً إلى وطنهم نهاية المطاف".

وبين ستون، أن القوات الأمريكية سلمت السعودية، من قبل نحو (٢٠) معتقلا من مواطنيها، عبر الحكومة العراقية، في إطار اتفاق أبرمه وزراء الداخلية العرب لمكافحة "الإرهاب".. لافتا إلى أنه يوجد في المعتقلات الأمريكية بالعراق الآن نحو (٢٠٠) معتقل من الدول العربية، النسبة الكبرى منهم من مصر (٢٤٪) ومن سوريا (٢٣٪)، وأضاف أن باقي المعتقلين من العراق والأردن والسودان وليبيا واليمن.

في مستشفى الحبيبية التخصصي

إحباط محاولة لخطف طفل حديث الولادة

بغداد/ المدى

في مستشفى الحبيبية للولادة في بغداد ابتدأ يوم الاثنين الماضي كأي يوم اخر في ما يخص الردهات لاستقبال حالات الولادة الجديدة التي تردها. وهناك ترى الجميع يعمل على الرغم من شدة الزحام، لكون المستشفى هو الوحيد والتخصصي في امراض الاطفال والولادة في المنطقة.

لكن الذي حدث يوم الاثنين الماضي، شيء لم يحدث من قبل ولم يشهد جميع العاملين في المستشفى حدثاً مثله.

والموضوع يخلص عندما أقدمت فتاة في الخامسة عشرة من عمرها على خطف طفل يبلغ من العمر (٩) ايام.

وتبدأ القصة بإقدام هذه الفتاة على الذهاب الى ام الطفل وافهامها ان الطبيب يطلبها لأمر يخص طفلها، فما كان من الأم الا ان لبت الدعوة وتركت الطفل بمفرده مع هذه الفتاة الكانيولا معلقة في يده، حملت الفتاة الطفل واتجهت به نحو الاستعلامات تريد الخروج ولكن الجانب التنظيمي حال دون ذلك، فالاستعلامات لاتسمح بخروج أي امرأة او طفل الا بعد ان تجلب استمارة موقعة من مسؤولة الردهة، وهكذا قامت الفتاة بالبحث عن منفذ آخر فما كان منها الا ان اخترقت صالة العمليات في وسط المستشفى.. في هذه الاثناء انتبهت احدى الطبيبات الى يد الطفل حيث لاحظت الكانيولا ، فصاحت بالفتاة الى اين تذهبين بالطفل؟ ، قالت انا امه واريد الخروج إلا أن قوة ملاحظة الطبيبة واخلاصها جعلها تطلب من الطبيبات الاخريات، ان يخضعن الفتاة للفحص الطبي، ومن خلال الفحص اتضح ان الفتاة لم تلد وان الطفل مخطوف فكان الاتصال بقوات الامن.

ذكر ذلك طبيب في المستشفى واكد ان احباط المحاولة تمت داخل المستشفى من قبل العاملين. لكن مسؤولاً في وزارة الصحة ذكر ان عناصر حماية المستشفى تمكنوا من احباط عملية الخطف ، واكد ان الخاطفين كانوا رجلين وامرأة، واوضح المفتش العام في وزارة الصحة عادل محسن انه تم القاء القبض على امرأة ورجلين كانا يرافقانها اثناء عملية الخطف، وبين محسن ان المرأة ادعت ان الطفل ولدها، لكنها اخضعت الى الفحص ظهر انها لم تلد وليداً. فاضطرت الى الاعتراف بأنها خطفت الطفل.

وانتقد محسن الشرطة في مدينة الصدر حيث قال: استنجد المستشفى بخمسة مراكز شرطة الا انها لم تلب النجدة مضيفاً ان المستشفى اضطر الى الاتصال بالجيش العراقي الذي لبى النجدة.

وفي مدينة الطب قام شخص مجهول الاثنين الماضي بطعن الدكتورة مها المتخصصة بامراض الانف والاذن والحنجرة ، وقد قامت دائرة الحراسات بغلق جميع المنافذ للبحث عن الجاني.